الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/52/769*
S/1998/48*
21 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البنود ٣٦ و ٣٧ و ٨٧ و ١١٠
من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ موجهة من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارا يقضي بأن "المصالح الحيوية والوطنية لإسرائيل في يهودا والسامرة ووادي الأردن" سوف تشكل أساس الاتفاق المؤقت بشأن المركز النهائي للاتفاق مع الفلسطينيين. وأشار قرار الحكومة إلى أن عناصر هذه "المصالح الحيوية" تشمل "المنطقة الأمنية الشرقية؛ والمنطقة الأمنية الغربية؛ والمنطقة المحيطة بإقليم القدس؛ والمناطق المحيطة بالمجتمعات المحلية الإسرائيلية، والمصالح المتعلقة بالمرافق الأساسية، بما في ذلك المياه، والكهرباء، والمواصلات، والمواقع الأمنية العسكرية ذات الأهمية الاستراتيجية أو المتصلة بقدرة اسرائيل على الردع؛ والمناطق المحيطة بطرق المواصلات الطولية والعرضية ذات الأهمية الحيوية للأمن العام ولأمن المجتمعات المحلية الإسرائيلية؛ والمواقع التاريخية المقدسة لدى الشعب اليهودي".

وهذا القرار، الصادر قُبيل الزيارتين المتوقعتين لرئيس الوزراء بنيامين نتينياهو والرئيس ياسر عرفات إلى واشنطن العاصمة، يُشكل انتهاكا خطيرا للاتفاقات القائمة بين الجانبين، ومن المؤكد

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

98-01273 210198 210198

أن هذا القرار، إذا تم التمسك به، سوف يقضي على عملية السلام في الشرق الأوسط. إن مجرد استخدام عبارات مثل "يهودا والسامرة" بدلا من الضفة الغربية، و "المجتمعات المحلية الإسرائيلية" بدلا من المستوطنات الإسرائيلية، وابتداع تعبير "المصالح الحيوية" فضلا عن أنهما غير قانونيين، يقدمان دليلا واضحا عن جوهر المواقف الإسرائيلية في هذا الشأن.

ويقدم هذا القرار أيضا دليلا جديدا على السياسات التوسعية للحكومة الإسرائيلية الحالية، الأمر الذي يتناقض تماما مع صنع السلام. والقرار يستهزئ بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وبمبدأ الأرض مقابل السلام. ومن الواضح أن النوايا الحقيقية للحكومة الحالية هي عدم تنفيذ الاتفاقات القائمة أو مواصلة عملية السلام الحالية. والجانب الفلسطيني يحمّل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن العواقب التي ستترتب على هذا القرار والقرارات والإجراءات المماثلة الأخرى.

وأود أيضا أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة (A/52/762)، والتي تدل من وجهة نظرنا على الإفلاس السياسي التام للحكومة الإسرائيلية. ومن الصعوبة بمكان فهم الاستنتاجات الواردة في تلك الرسالة في ضوء الجهود الضخمة التي بذلت لجمع الاقتباسات الواردة بها والصادرة في معظمها عن وسائط الإعلام. بل إن محاولة الفهم تصبح أكثر عُسرة في سياق العلاقة بين الإسرائيليين المحتلين والفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية المنتظمة للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وجميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ناهيك عن الحملة الحالية المعادية للعرب وللفلسطينيين التي يشنها الجانب الإسرائيلي، بما في ذلك سيل البيانات السافرة للمسؤولين الإسرائيليين.

وعلاوة على ذلك، فإن من المحزن، على الأقل من الناحية الفكرية، أن نرى ممثلين لحكومة إسرائيلية يستخدمون معاداة السامية كأداة سياسية لتحقيق أغراض تكتيكية، مثل تبرير المواقف الإسرائيلية إزاء الجانب الفلسطيني في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. إن من الواضح أن الشرق الأوسط بحاجة إلى نُهج تتسم بقدر أكبر من المسؤولية والنضج، وبقدر أكبر من الحساسية نحو الماضي والحاضر على السواء.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم باتخاذ اللازم لتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٦ و ٣٧ و ٨٧ و ١١٠ من جدول أعمال الدورة الثانية والخمسين، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) دكتور ناصر القدوة
المراقب الدائم عن فلسطين
لدى الأمم المتحدة

- - - - -